

الجمعية العامة الدورة الثانية والستون  
البند ١٢ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/62/L.9 و Add.1)]

٧/٦٢ - دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل  
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٤٣/٥٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٣/٥٨ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨١/٥٨ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ و ٢٥٣/٦٠ المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٢٢٦/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>، وبخاصة الفقرتان ٦ و ٢٤ منه، وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلانات وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية الستة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة في مانابا في عام ١٩٨٨ وماناغوا في عام ١٩٩٤ وبوخارست في عام ١٩٩٧ وكوتونو في عام ٢٠٠٠ وأولانباتار في عام ٢٠٠٣ والدوحة في عام ٢٠٠٦،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه، وإذ تعترف بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة فيما بينها ويعزز أحدها الآخر، وتندرج في صميم قيم ومبادئ الأمم المتحدة العالمية وغير القابلة للتجزئة، وإذ تؤكد أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضاً،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تخص بلداً بعينه أو منطقة بعينها، وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة دعماً لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها يضطلع بها وفقاً للميثاق وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتفاعلها مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تعزيز الديمقراطية والحرية والمساواة والمشاركة والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمشاركة الثلاثية الموسعة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي استضافته حكومة قطر في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والذي ركز على بناء القدرات والديمقراطية والتقدم الاجتماعي،

وإذ تلاحظ دور المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في دعم حركة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تعترف بالعمل الذي قام به رئيس المؤتمر الدولي السادس ومجلسه الاستشاري، وبخاصة الجهود التي بذلها الرئيس لتحقيق التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر وفقاً لإعلان الدوحة المعتمد في المؤتمر الدولي السادس<sup>(٣)</sup>،

(٣) A/61/581، المرفق.

وإذ تلاحظ أن عام ٢٠٠٨ يوافق الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في مانبلا، في الفترة من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨،

واقترانها منها بضرورة مواصلة تشجيع وتعزيز إرساء الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبأهمية المتابعة العملية المنحى للمؤتمر الدولي السادس،

- ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup> وبالاقترحات الواردة فيه؛
- ٢ - تحيط علما أيضا بنتائج الاجتماعين الأول والثاني للمجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ولا سيما صياغة برنامج عمل للمؤتمر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وترحب بالاقتراح الداعي إلى تخصيص يوم دولي للديمقراطية؛
- ٣ - تشجع الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات؛
- ٤ - تشجع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تقاسم خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، وعلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات والأنشطة القادمة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛
- ٥ - تدرك أن الاحتفال في عام ٢٠٠٨ بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يتيح فرصة مميزة لتوجيه الاهتمام نحو تعزيز وتوطيد دعائم الديمقراطية على كل المستويات وتدعيم التعاون الدولي في هذا الشأن؛
- ٦ - تقر الاحتفال في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام، اعتباراً من دورتها الثانية والستين، باليوم الدولي للديمقراطية الذي ينبغي لفت انتباه جميع الناس إليه للاحتفال به؛
- ٧ - تدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بالأسلوب المناسب الذي يساهم في إذكاء الوعي العام؛

(٤) A/62/296.

- ٨ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة كفالة منح البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني الفرصة المناسبة للمشاركة والمساهمة في الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يوصي بالوسائل والسبل التي تستطيع بواسطتها منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، أن تساعد الدول الأعضاء، عند الطلب، في تنظيم أنشطة للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ١٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ١١ - **تحث** الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء عن طريق تقديم الدعم الكافي لما تبذله من جهود من أجل بلوغ هدي الحكيم الرشيد وإرساء الديمقراطية، بوسائل عدة منها الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛
- ١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

الجلسة العامة ٤٦

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧